

تقرير

كركي: الضمان
في خطر شديد

يقول المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، محمد كركي، إن مشروع قانون موازنة 2017 تضمن مادتين قانونيتين تنطويان على درجة كبيرة من الخطورة على الصندوق لأنهما تعدلان ثلاثة أمور أساسية في عمل الصندوق على النحو الآتي:

المادة 68 تتحدث عن تسيط ديون الدولة للضمان لعشر سنوات ابتداء من 2009 بالاستناد إلى القانون 2006/753 الذي يجيز للحكومة تسيط المبالغ المتوجبة عليها، إلا أن هذه المادة أعفت الدين من الخضوع للفائدة القانونية ومن زيادات التأخير خلافاً لما ورد في القانون 753. وبحسب كركي، فإن ديون الدولة للضمان بلغت 1900 مليار ليرة في نهاية 2015، وهي ممولة من تعويضات نهاية الخدمة، وتخضع لفائدة قانونية تساوي 100 مليار ليرة سنوياً، وبالتالي لا بد من أن تخضع هذه الديون للفائدة وزيادات التأخير كما حصل أيام إقرار القانون 753 الذي كان يتضمن التسيط لمدة 20 سنة بلا فوائد، لكن الرئيس السابق إميل لحود رده وفرض مهلة 10 سنوات للتسيط وفائدة نسبتها 5%. «الأفضل أن يعالج هذا الموضوع من دون التسيط، إذ بإمكان الدولة أن تدفع للضمان عبر سندات الخريزة» يقترح كركي.

المادة 68 تضمنت أيضاً فقرة عن عدم الاستفادة من فتح الصناديق إلا بقرار يصدر عن مجلس الوزراء. في رأي كركي، إن هذه المادة غامضة، فلماذا يجب أن تكون مباشرة التقديرات في مطلع السنة بقرار من مجلس الوزراء، ألا يضرب هذا الأمر استقلالية الضمان ويربط حصول المضمونين على التقديرات بالقرار السياسي؟ أليست هذه محاولة لوضع اليد على الضمان؟

المادة 54 هي الأكثر خطورة، لأنها تحصر إعطاء براءات الذمة في حالتين تصفية المؤسسة وحلها، وهاتان الحالتان نادرتان أصلاً في الضمان. إلغاء موجب الحصول على براءة ذمة من الضمان يتزامن مع امتناع الدولة عن تسديد المستحقات المالية عليها للصندوق، ثم تفتح الباب أمام المؤسسات الخاصة للامتناع أيضاً. المشهد خطير، فهناك قسم كبير من المؤسسات ستتوقف عن الانتظام في تسديد المتوجبات المالية للصندوق بعد إلغاء براءة الذمة وسيتأخر التحصيل في الضمان لسنوات عديدة، ما يضعه في خطر شديد.



المرض والأوممة في عام 2015 بلغت 1093 مليار ليرة مقابل تقديرات بقيمة 1416 مليار ليرة، أي أن العجز بلغ 322 مليار ليرة في 2015. وقد بلغت قيمة المسحوبات من فرع نهاية الخدمة لتمويل العجز المتراكم ما قيمته 1510 مليارات ليرة، فائدتها السنوية تبلغ 100 مليار ليرة، ما يعني أن إلغاء براءة الذمة ستكون له مفاعيل سلبية قاسية على التدفقات المالية وعلى نمو العجز. هذا العجز، بدأ أصلاً، بسبب خفض الاشتراكات بنسبة 50% التي منحت القضاة الأولى لمقدرات الضمان، أما القضاة الثانية المتمثلة في إلغاء براءة الذمة فقد تكون قاضية.

القضاء يبحث في مصير مطمر برج حمود
ما هو سر الانفجار الصغير؟

مطمر الكوستابرافا وفوز شركة الجهاد بها مرة ثانية، ولكن بسعر أقل من السعر الذي كان مقدماً بنحو 12 مليون دولاراً.

الانطلاق من هذا "العرض"، يُعدّ ضرورياً للإشارة إلى المعطيات التي تُثيرها بعض المصادر المتابعة للملف والمتعلقة بإجراء عقد/ اتفاق بين شركة "الخوري للمقاولات" و"الجهاد للتجارة والمقاولات"، مؤخراً، والذي يقضي بنوع من "تقاسم" المهامات بين الشركتين وبالتالي تقاسم التكاليف وأسعار المناقصة.

حاولت "الأخبار" التواصل مع المُقاولين، داني خوري و"الجهاد العربي"، للوقوف على الموضوع، إلا أنهما لم يردا على اتصالاتها المتكررة.

يقول بزّي إن الضغوطات التي تمارس على القضاء بانت واضحة وفجة، فضلاً عن الضغوطات والمسايع التي قامت بها ما أسماه "الشركات النافذة" (ويقصد شركتي الجهاد للتجارة والخوري للمقاولات) من أجل إسكات الصيادين المُتضررين أيضاً من هذا الواقع.

وكان الصيادون العاملون في مرفأ الضبية قد نظموا عدة تحركات احتجاجية في شهر شباط الماضي، احتجاجاً على ردم البحر وتلويته بالنفائات وتهديد أرزاقهم، خصوصاً بعد اعتراض الكثير من النفائات التي تُرمى في البحر مراكب صيدهم، إلا أن "النافذين استطاعوا مؤخراً أن يُسكتوا الصيادين ويضغطوا عليهم وعلى القضاء معاً، على حدّ تعبير بزّي.

أمّا الخبيرة الشويري، فقد ارتكبت مخالفات تتعلق بعدم إطلاع الفرقاء على تقريرها والقيام بإعداد التقرير باللغة الإنكليزية، ما يصعب مسألة مناقشته خلال الجلسة، على حدّ تعبير بزّي الذي يثير مسألة "انحياز الشويري إلى الشركة المتعهدّة أعمال المطمر". يُذكر أن الشركة الملتزمة أعمال المطمر هي شركة خوري للمقاولات التي فازت في 21 حزيران الماضي بمناقصة "تشغيل الحماية البحرية ومعالجة جبل النفائات وإنشاء المركز المؤقت للمطر الصحي في منطقة برج حمود"، بعدما قدّمت السعر الأدنى وهو 109

في الخامس من الشهر الجاري، وقم ما يُشبه «الانفجار» في موقع مطمر النفائات في برج حمود. بحسب مصادر مطلّعة، وذلك نتيجة تفاعل كيميائي لطبيعة النفائات المدفونة في المكب القديم في الموقع. في هذا الوقت، يستكمل قاضي الأمور المُستعجلة في حديثه، القاضي رالف كركي، جلساته المتعلقة بدعوى إضفاء المطمر اليوم، فيما يُثير البعض شبهة تعرّض القضاء لضغوطات لاستكمال الأعمال في المطمر بمعزل عن الآلية التي تُجرى بها هذه الأعمال.

هديك فرفور

تقول مصادر ميدانية مُطلّعة على أعمال المطمر، إنه بتاريخ 5 نيسان الحالي، حصل ما يُشبه "الانفجار" الصغير داخل المكب القديم، نتيجة سوء الية معالجة النفائات المدفونة في المكب، وبالتالي التسبب بتفاعل كيميائي نتيجة غاز الميثان الموجود في الموقع، الأمر الذي أدّى إلى انتشار النفائات بشكل عشوائي في المنطقة وزاد من سوء الواقع هناك، لافتة إلى أن تقارير رُفعت إلى إحدى الوزارات المعنية تتعلق بحادثة "الانفجار" وسوء الوضع البيئي وتداعياته على المواقع المجاورة، وبالتالي على القاطنين في المنطقة.

يُطرح في هذا الصدد مسؤولية وزارة البيئة عن الملف وتداعياته التي لا تتوقف. وبحسب بزّي، فإن وزير البيئة الحالي طارق الخطيب لم يزر الموقع بعد ولم يتدخل بالملف والدعوى،

يستكمل قاضي الأمور المُستعجلة في حديثه، القاضي رالف كركي، اليوم، الجلسات المتعلقة في ملف دعوى إقفال مطمر برج حمود. ومن المُقرّر أن يتم إبلاغ الفرقاء مضمون تقرير لجنة الخبراء حول واقع المطمر وآلية الأعمال القائمة فيه.

وبحسب المحامي حسن بزّي، أحد المحامين الناشطين الذي تقدّم بدعوى "مخالفة المعايير البيئية في تنفيذ أعمال إنشاء مطمر برج حمود ومعالجة جبل النفائات في الموقع ونقل النفائات إلى المكب المؤقت" في أيلول الماضي، فإن هناك ضغوطات كبيرة تمارس على القضاء من أجل الاستمرار في أعمال المطمر في ظل مخالفات بيئية وصحية خطيرة جداً. وكان القاضي كركي قد اتخذ في 15 تشرين الثاني الماضي قراراً يقضي بتجميد الأعمال، إلا أن القاضي تراجع عن قراره في ما بعد، وفق ما يقول بزّي.

في هذا الوقت، تُفيد المُعطيات أن هناك انقساماً بين أعضاء لجنة الخبراء حول واقع المطمر في الموقع وآلية العمل فيه، ففي حين تقدّم عضو لجنة الخبراء نجلاء الشويري تقريراً يُشير إلى "الوضع السليم في المطمر"، يُخالفها الرأي العضوان الأخران في اللجنة، وهما الخبيران ولسون رزق و"الجهاد عبود". يُجمع كل من عبود ورزق على الوضع غير الصحي للأعمال القائمة في المطمر، وعلى أن طريقة المعالجة لا تراعي خطورة وحساسية نوعية النفائات المدفونة في المكب القديم، حيث دُفنت منذ سنوات طويلة نفائات سامة وخطرة.

كان القاضي كركي
قد اتخذ قراراً بتجميد
الأعمال إلا أنه تراجع
عن قراره في ما بعد

ملايين دولار. حينها، أثار السعر بليلة في مجلس الإنماء والإعمار، خصوصاً أنه أظهر أن السعر المُقدم من شركة "الجهاد للتجارة والمقاولات" التي فازت بمناقصة مطمر الكوستابرافا عالياً جداً لقاء أعمال مُشابهاة، الأمر الذي دفع المجلس حينها إلى إعادة مناقصة

يجمع عبود ورزق على أن المعالجة لا تراعي خطورة وحساسية نوعية النفائات المدفونة في المكب القديم (هيلم الموسوي)



وجهة نظر

مؤتمر وطني نقابي حول قطاع البناء في لبنان؟

نقابي وطني، يجمع، إلى نقابته، نقابات العمال اللبنانية في قطاع البناء، والاتحاد العمالي العام، والاتحاد العام لعمال فلسطين، وممثلين عن العمالة السورية، ولجنة الدفاع عن المستأجرين، لبحث القضايا المشتركة، في إطار احترام حق العمل وحق السكن، والاتفاقيات الدولية التي ترعى حقوق الناس جميعاً، محليين، لاجئين، أو نازحين.

أعرف تماماً، أن جاد ثابت، يتراأس نقابة لم تتعود على هذه المبادرات، ولا هي تتبنى بالضرورة هذه القضايا، وأن موازين القوى الحالية، في المجلس الجديد، لا تسمح كثيراً بتغيير فعلي. إلا إذا كان التصويت الأخير لصالحه، يعكس تغييراً ما، لم نلمسه بعد! بانتظار اتضاح الرؤية، إنني أعتقد أن مبادرة، كالتى أقترح، يمكن أن تفيده على مستويين على الأقل:

لجهة العلاقة بين النقابات العمالية ونقابة المهندسين. في قطاع البناء، والاتحاد العمالي العام، والاتحاد العام لعمال فلسطين، وممثلين عن العمالة السورية، ولجنة الدفاع عن المستأجرين، لبحث القضايا المشتركة، في إطار احترام حق العمل وحق السكن، والاتفاقيات الدولية التي ترعى حقوق الناس جميعاً، محليين، لاجئين، أو نازحين.

أعرف تماماً، أن جاد ثابت، يتراأس نقابة لم تتعود على هذه المبادرات، ولا هي تتبنى بالضرورة هذه القضايا، وأن موازين القوى الحالية، في المجلس الجديد، لا تسمح كثيراً بتغيير فعلي. إلا إذا كان التصويت الأخير لصالحه، يعكس تغييراً ما، لم نلمسه بعد! بانتظار اتضاح الرؤية، إنني أعتقد أن مبادرة، كالتى أقترح، يمكن أن تفيده على مستويين على الأقل:

السياسات العامة.

غسان صليبي

يعتبر قطاع البناء، أكثر القطاعات إشكالية في لبنان: في وظيفته الاقتصادية، وأرباحه، وعشوائية تنظيمه، وشروطه البيئية، وظروف عماله البائسة، اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين. كما أن قطاع البناء، هو في صلب أي سياسة إسكانية في البلد.

انتخب جاد ثابت، المهندس المعماري، رئيساً لنقابة المهندسين، حاملاً معه، مشاريع إصلاحية، في مجال السكن والإعمار والبناء. في برنامج لائحة "نقابتي"، التي ترأسها، نية واضحة للتصدي لقضايا الشأن العام.

لا أريد تحميل جاد ثابت المسؤولية بالنيابة عن الحكومة والمجلس النيابي، لكنني أدعوه وكخطوة أولى، ومن موقعه النقابي، إلى أن يبادر إلى تنظيم مؤتمر